ملخص محاضرات مقياس منهجية العلوم القانونية -منهجية البحث العلمي-

الموجه للسنة الثانية ليسانس (السداسي الثالث)

إنه ولمقياس منهجية البحث العلمي أهمية بالغة في الحياة العلمية للطالب، لأنه يكسبه القدرة والاستعداد النفسي والفكري للبحث والكشف، فينمي لديه مقومات الشخصية القانونية.

وتخصص هذه المحاضرات بتسليط الضوء على القواعد والأدوات المنهجية المتعلقة بإعداد بحثا علميا -كمذكرات التخرج (ليسانس أو ماستر)، أو رسائل الماجستير والدكتوراه، أو حتى لكتابة مقال)- وذلك حسب المحاور المقررة وتتمثل فيما يلي:

1-**المحور الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.**

2-المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.

3-المحور الثالث: تحرير البحث العلمي.

فتنطلق المحاضرات أولا بمدخل مفاهيمي للبحث العلمي وبيان خصائصه وأنواعه، ثم ثانيا تلقين الطالب القواعد الجوهرية وإعطائه الوسائل والأدوات اللازمة حتى يكتسب المهارة لإعداد البحوث العلمية وتحريرها.

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.

يقسم هذا المحور إلى مبحثين اثنين، يخصص الأول لعرض المفاهيم الأولية التي يحتاج الطالب لاستيعابها قبل البدء في عملية البحث، بينما يخصص المبحث الثاني لبيان خصائص وأنواع البحث العلمي.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

نظرا للارتباط الكبير بين المنهجية والبحث العلمي باعتبارها وسيلة هذا البحث، فوج التعريف بها فب المطلب الأول، ثم ننتقل لتعريف البحث العلمي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف المنهجية

يتم تعريف المنهجية لغزة في الفرع الأول، ثم اصطلاحا في الفرع الثاني كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المنهجية لغة: وهي كلمة مشتقة من نهج، ينهج ومنهجا أي اتبع وتقصى وبحث.

الفرع الثاني: تعريف المنهجية اصطلاحا: تطلق المنهجية على طريقة البحث العلمي، وهي مشتقة من كلمة METHODE والتي تعني المنهاج والسلوك والطريق المتبع في بحث معين، فهي اذن وسيلة البحث.

فمنهجية البحث العلمي عبارة عن مجموعة القواعد العامة والمعروفة لدى الباحثين، والتي يجب اتباعها حتى يكون البحث ذو قيمة علمية.

وتختلف منهجية البحث العلمي حسب كل تخصص علمي، ولذلك فمناهج البحث العلمي متنوعة ومتعددة، فلكل منهج وظيفة معينة.

المطلب الثاني: تعريف البحث العلمي

إن اصطلاح البحث العلمي يتكون من كلمتين هما: بحث وعلم، فيقتضي تعريفها، كما يتوجب فهم الفرق بين العلم وبعض المصطلحات المشابهة وتتمثل أساسا في: المعرفة والثقافة والفن، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف البحث

فالبحث لغة هو التفتيش في حين تدل الكلمة اصطلاحا على الفحص، والملاحظة المدققة للأمر.

الفرع الثاني: تعريف العلم

العلم لغة يطلق على الإدراك الحقيقي واليقيني الشيء، أما اصطلاحا فهو عبارة عن حقائق ومعارف ونظريات مستخرجة بطريق ومنهج بحث معتمد.

الفرع الثالث: التمييز بين العلم

1-**العلم والمعرفة:** تعد المعرفة أوسع معنى وأشمل من العلم، لأن المعرفة تعني رصيدا ضخما من المعلومات والأفكار والعلوم المكتسبة في الحياة. وبما أن الإنسان يكتسب في حياته معارف متعددة بوسائل مختلفة فلذلك قسمت المعرفة إلى أنواع:

1-معرفة حسية: وهي كل المعارف والمعلومات المكتسبة عن طريق الحواس كالنظر والتفكير وملاحظة الظواهر واكتشاف بعض الحقائق كتبخر الماء، وكذلك بطريق السمع واللمس.

2-معرفة فلسفية: وهي مجموعة المعارف والمعلومات المتحصل عليها عن طريق استعمال الفكر والتأمل وتفسير الظواهر الكونية والاجتماعية وتعليلها وتحليلها عقليا ومنطقيا.

3-معرفة تجريبية: وهي تلك المكتسبة بواسطة القيام بالتجارب

2-العلم والثقافة: إن الثقافة هي ذلك الكل المشكل من المعرفة في العقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات والأحداث، فتبين إذن أن العلم جزء من الثقافة وأنها أوسع منه، لأنه يمثل معرفة خاصة في ميدان معين، بينما تشمل الثقافة عدة ميادين، فهو أحد مكوناتها.

3-العلم والفن: الفن مهارة مالية وسلوكية في مجال معين كالرسم والشعر والتمثيل وغيرها، كما قد يكون تطبيقا لنظريات علمية كالفنون الأدبية وفن الإدارة والقيادة والسياسة. فالفن عبارة عن مهارة وقدرة على الابتكار والإبداع للوصول إلى عمل نموذجي.

ومن هنا نصل إلى تحديد مفهوم البحث العلمي كما يلي:

-البحث العلمي هو الوسيلة لاستقصاء الحقائق وكشف القواعد، بالإضافة إلى تطوير وتصحيح وتحقيق المعلومات الموجودة.

كما يعرف بأنه: التقصي والبحث لاكتشاف حقيقة علمية معينة.

البحث الثاني: خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي مجموعة من الخصائص نذكرها في المطلب الأول، كما أن للبحث العلمي عدة أنواع تختلف بحسب طبيعة البحث نتعرف عليها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: خصائص البحث العلمي

له مجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

1-البحث العلمي بحث منظم: فهو عمل منظم محكوم بقواعد وقوانين تضبط وفق منهجية محددة حتى يعطي نتائج مضمونة وذات قيمة علمية، فهو ليس وليد الصدفة أو أي نشاط ارتجالي.

2-البحث العلمي مرتبط بإشكالية: ذلك لأن الإشكالية هي عصب البحث الذي يهدف إلى دراستها والوصول إلى حلها.

3-البحث العلمي بحث نظري، تجريبي، تطبيقي وميداني: فموضوعه المفاهيم النظرية وتطويرها وإيجاد الحلول الإشكالية والتوصل إلى الحقيقة. كما يكون موضوعه بحث الظواهر الاقتصادية والمؤسساتية، كما يمكن أن يقوم على التجارب والفرضيات وتفسير الظواهر والنظريات.

4-البحث العلمي بحث عام وشامل: فيمكن أن يكون موضوع البحث العلمي كل المعارف المختلفة كالطب والإدارة والتكنولوجيا .... وغيرها.

5-البحث العلمي بحث تجديد وحركي: لأنه يتميز بالتجديد المستمر للمعلومات والمعارف والاضافة والحداثة.

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

للبحث العلمي عدة أنواع تتعدد حسب طبيعة البحث وطريقته والمنهج المستعمل فيه إلى:

1-البحث الاستكشافية: لأن هدفها الكشف والاستطلاع للمشكلة ومعرفة أسبابها وظروفها.

2-البحث التاريخي: يهتم بدراسة ظاهرة معينة على مر الزمن وتطورها فيه وأسبابها وتفسير نتائجها.

3-البحث التجريبي: هدفه بحث ظاهرة معينة بطريق التجربة بعد ملاحظتها ووضع فرضياتها الممكنة.

وخلاصة القول: تتنوع اذن البحوث العلمية تبعا للمعيار المعتمد في تصنيفه سواء بحسب غرضها وهدفها، أو المنهج المستخدم فيها، أو تخصصها، وما يهمنا في هذا المقام البحوث القانونية، والتي يتم التعرف لكيفية إعدادها من خلال المحور الثاني.

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

يهتم هذا المحور بدراسة مراحل إعداد البحث بكيفية صحيحة وعملية في مجال التخصص القانوني والعلوم الإدارية، ولذلك قسم هذا المحور حسب مراحل البحث كما يلي:

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع وتحديد العنوان والاشكالية

فيتم تخصيص لكل مرحلة مطلب

المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع

وهي مرحلة مصيرية تستوجب التركيز وتتم وفق معايير معينة تساعد في اختيار الموضوع الملائم لكل باحث، ولذلك يتم دراسة تلك المعايير من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: المعايير الذاتية: وهي المعايير المتصلة بشخص الباحث وبنفسيته وقدراته وتخصصه وظروفه ومستواه ومركزه.، ورغبته وميوله، فكل ذلك يولد الارتباط بين الباحث وموضوعه الذي يعطيه القدرة على البحث وبدل الجهد والصبر.

الفرع الثاني: المعايير الموضوعية: من أهمها: القيمة العلمية لموضوع البحث، فكلما كان البحث مبتكرا ويكشف أو يضيف حقائق جديدة كلما ترك أثرا في الحياة العملية والعلمية.

ومن المعايير أيضا المتعلقة بالموضوع هو توفر الوثائق العلمية الذي يساعد الباحث في انجاز بحثه، فهو معيار مشجع له، فلو حدث العكس لكان ذلك عقبة تواجه الباحث من حيث مدة انجاز البحث أو كثرة مصاريفه وصعوبة اقتناء المعلومة وتوظيفها في البحث.

المطلب الثاني: مرحلة تحديد العنوان والاشكالية

أ/تحديد العنوان: إن هذه المرحلة لا تقل أهمية عن سابقاتها في البحث ذلك لأن العنوان هو الفكرة الرئيسية لموضوع البحث، فيجب على الباحث أن يجيد ويحسن اختيار وتحديد موضوع بحثه وفق شروط ومعايير نذكر منها:

1-أن يكون تحديد العنوان تحديدا ودقيقا ودالا على محتواه ومضمونه.

2-أن يكون مشتملا على عناصر الموضوع ومنسجما مع الخطة.

3-ألا يكون العنوان طويلا مملا ولا قصيرا مخلا.

4-أن يكون واضحا ومفهوما وليس غامضا ولا غريبا أو شاذا، مع استخدام مصطلحات قانونية.

ب/تحديد الإشكالية: إن صياغة الإشكالية هو أمر مرتبط باختيار الموضوع وتحديد العنوان، لأن هدف البحث هو محاولة الإجابة عليها، فهي عصب البحث العلمي، لذلك وجب تحديدها تحديدا دقيقا وعلميا وفق قواعد نذكر أهمها:

1-أن تكون إشكالية جادة تثير أسئلة قانونية تستدعي البحث والدراسة.

2-أن تطرح في شكل دقيق وواضح بالاعتماد على مصطلحات قانونية، والابتعاد عن العمومية والغموض مع الالتزام بالتجريد والحياد.

3-أن يكون تحديد الإشكالية مرتبطا بأجزاء موضوع البحث، فهي التي تحدد الاطار النظري الذي تتم فيه الدراسة، فلا يجوز أن يتجاوز البحث هذا الاطار الذي تحدده.

المبحث الثاني: مرحلة جمع الوثائق

وهي مرحلة البحث وجمع الوثائق العلمية المتصلة بالبحث والتي تتضمن المعلومات الهامة والمفيدة وكيفية تصنيفها حسب قوتها ومصدرها والتنقل من مكان لآخر للحصول عليها وكيفية الاستفادة منها. فتعتبر الوثائق العلمية أداة من أدوات ووسيلة من وسائل المنهجية. وتشمل كل المصادر والمراجع من كتب ومقالات وأحكام قضائية واستمارات ومقابلات ....

1-**أنواع الوثائق العلمية:** وتقسم إلى مصادر أولية وأخرى ثانوية كما يلي:

-المصادر الأولية: وهي كل معلومة منقولة سواء بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثبات أسهموا في تطوير العلم أو عايشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل المعلومة للأجيال اللاحقة، وهي مصادر موثوق بها بالرغم من أن ذلك ليس بالضرورة دليلا على صحتها وإنما تكون موثوقة المصدر وأنها أصلية كمذكرات ورسائل القادة والسياسيين والخطب والمقابلات الشخصية والدراسات الميدانية والوقائع المشهودة والجرائد الرسمية ....الخ

وما وجب التذكير به في هذا المقام أنه كلما تم البحث بالاعتماد على هذه المصادر الأولية كلما زادت قيمته العلمية.

-المصادر الثانوية: كالكتب الأكاديمية، المجلات والرسائل العلمية، القواميس، ....الخ.

2-مكان ووسائل الحصول على الوثائق العلمية: تتواجد مختلف الوثائق العلمية بنوعيها في المكتبات والمراكز الثقافية، والمعارض والمؤسسات والشركات، والهيئات القضائية، وحضور الملتقيات وإجراء المقابلات، والانتقال لخارج البلاد والانترنت.....، ويمكن للباحث أن يقتنيها إما بالشراء أو الايجار أو التصوير أو الاستعارة أو التردد على مكان وجود الوثيقة العلمية.

وبعد الانتهاء من جمع الوثائق العلمية، تبدأ مرحلة قراءتها للاستفادة منها وفهم محتواها.

المبحث الثالث: مرحلة القراءة

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث العلمي لأنها تمكن الباحث من التعرف وفهم موضوع بحثه وقراءة الأفكار وتحليلها وتوزيعها حسب خطة البحث، ولمرحلة القراءة شروط معينة وكيفيات محددة يجب التعرف عليها حتى تكون قراءة الباحث قراءة مفيدة ومنتجة:

المطلب الأول: شروط القراءة

-أن تتم في مكان هادئ بعيد عن الضوضاء والفوضى.

-يجب اختيار الوقت والمكان المناسبين للباحث.

-ضرورة التركيز وعدم التفكير في مشاغل الحياة المختلفة.

-أن تكون قراءة متواصلة وغير منقطعة بفترات كبيرة.

-أن تكون قراءة متكررة.

المطلب الثاني: أنواع القراءة

عادة تقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع حسب احتياج الباحث: قراءة سريعة وقراءة عادية، وأخيرا قراءة مركزة، ولكل منها أهداف معينة يتم التعرف عليها كما يلي:

1-القراءة السريعة (أو القراءة الكاشفة أو الاستطلاعية): وهي قراءة سريعة وسطحية تتحقق بالاطلاع على مختلف الخطط التي اعتمدت في مختلف الوثائق العلمية التي يدور موضوعها حول موضوع البحث أو قريب منه، فالاطلاع على تقسيماتها وعناوينها ونتائجها، كما تساعد الطالب في التعرف على قائمة المصادر والمراجع والملاحق، فتساعده وتوجهه نحو مراجع أخرى لم ينتبه لوجودها، فيتحدد بذلك مجال بحثه.

2-القراءة العادية: وتتمثل في قراءة موضوعات الوثائق العلمية والتعرف على أفكارها الأساسية وفهمها ثم تدوينها.

3-القراءة المركزة (أو العميقة): ويقصد بها قراءة الأفكار المكونة للبحث والتأمل فيها وإعادة قراءتها لفهمها وتحليلها ونقدها وتمحيصها وربطها مع بعضها البعض للخروج بنتائج ونظريات جديدة. كما تعلم الباحث وتكسبه ثروة لغوية علمية وقانونية وأسلوب سليم وخبرة في الكتابة ويستطيع فهم الموضوع وإحاطته من كل جوانبه وتقسيماته.

وخلاصة القول: أن مرحلة القراءة تحيلنا إلى مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة تقسيم الخطة ومرحلة الكتابة سواء الكتابة الأولية أو كتابة البحث، وهو ما سيتم شرحه من خلال البحثين المواليين.

المبحث الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب البحث العلمي

بعد عملية القراءة يستطيع الباحث بعدما تكونت لديه فكرة موضوعه، من تقسيمه حسب احتياجات البحث المعلوماتية وحسب ما توفر لديه من وثائق علمية، وكل بحث علمي في مجال العلوم القانونية يكون مقسم إلى مقدمة، جذع البحث، وخاتمة، بالإضافة إلى بعض التقسيمات المكملة للبحث من ملاحق وقائمة المصادر والمراجع والفهرس والملخص، وكل هذه التقسيمات يتم دراسة محتواها في حينها. بينما يتم التركيز هنا على تقسيم خطة البحث التي تكون جذع.

وهو عمل يحتاج إلى التركيز والمهارة من أجل إعداد خطة متوازنة وشاملة لكل جزئيات البحث، ويشبه ذلك عمل المهندس في التخطيط والتصميم، فعملية إعداد الخطة تحتاج إلى صبر وبذل الجهد ويمكن تعديلها أو حتى إعادتها، فتحتمل الفشل والنجاح.

والخطة قواعد يجب احترامها تتمثل في:

-أن تكون الخطة مرتبطة بالعنوان والإشكالية (حتى لا يتم الخروج عن موضوع البحث، ولأن الخطة هي إجابة للإشكالية المطروحة).

-أن تكون متوازنة، وأحسن خطة هي الخطة الثنائية. كما يجب أن تكون التقسيمات متوازنة في محتواها المعلوماتي.

-يجب الابتعاد عن التكرار في المضامين.

-عدم الاختصار في العناوين كما يجب عدم تطويلها.

-في بعض الحالات فقط يمكن اللجوء إلى استخدام الفصل التمهيدي بحيث يجب على الطالب تبرير استعماله، ويشترط عدم الدخول فيه في صلب الموضوع.

-تتميز خطة البحث بكونها قابلة للتغيير حسب مقتضيات البحث والاكتشاف.

-ويكون أسلوب التقسيم بالترتيب التالي: الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، الفقرة أو البند، أولا، أ، 1.

المبحث الخامس: مرحلة الكتابة

وتمر هذه المرحلة بمرحلتين هما: مرحلة الكتابة الأولية، ومرحلة كتابة البحث، ويتم شرحهما من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مرحلة الكتابة الأولية

وهي تلك الكتابة المزامنة لعملية القراءة العادية عندما يدون الباحث الأفكار الأساسية التي تشكل الخطوط العريضة لبحثه، وهناك 3طرق رئيسية لهذه الكتابة وهي:

1-أسلوب البطاقات: وهي أن يعد الباحث بطاقات مصنوعة من الورق المقوى وسواء كانت صغيرة أو كبيرة، كما يمكن أن يستخدم أوراق ملونة للتمييز بين الأفكار أو مختلف تقسيمات الخطة، ومقتضى هذه الطريقة أن الباحث يدون الفكرة المختارة من مرجع معين في أعلى الورقة وفي أسفلها يترك مجال لهامش صغير يدون فيه أفكاره الخاصة به سواء ملاحظات أو تعليقات أو غيرها، وعادة ما يخصص لكل مرجع واحد مجموعة من البطاقات.

وعلى الرغم من أهمية هذه المرحلة لأنها تساعد كثيرا الباحث في الانطلاق في بحثه بطريقة منظمة وتوفر عليه الجهد الزائد والوقت، إلا أنه يعاب عليها أنها تكثر بكثرة المراجع فيصعب التعامل معها أو نقلها مع الباحث لمختلف المكتبات وغيرها. ولذلك يتم اللجوء إلى الطريقة الثانية والت تتمثل في أسلوب الملفات.

2-أسلوب الملفات: ومقتضى هذه الطريقة أن الباحث يستخدم أوراق متطايرة في ملف خاص بها سواء كانت من الحجم الصغير أو الكبير، ويتم تقسيمها داخل الملف حسب خطة البحث، أي تدون الأفكار في تقسيمها الخاص بها مثلا كفكرة تخص الفصل الأول من المبحث الأول.... وهكذا، فيتم تدوينها في مكانها في أعلى الورقة وتحتها تاركا بضعة أسطر يدون المرجع المأخوذ منه الفكرة وأما في أسفل الورقة فيترك الهامش ليدون فيه الباحث أفكاره الخاصة به والمتعلقة بالفكرة. هذه الطريقة تساعد كثيرا الطالب فتجنبه التكرار وتضيع الوقت، كما يسهل نقلها إلى أي مكان، بالإضافة إلى إمكانية إضافة الأفكار بإضافة الأوراق للملف.

3-أسلوب الإعلام الآلي: ويمكن هنا استخدام عدة طرق سواء باستخدام أسلوب البطاقات أو الملفات أو أساليب أخرى عن طريق تقسيم الملفات الآلية حسب الخطة أو حسب الأفكار، كما يمكنه من تنظيم قائمة المراجع ويصنفها أيضا حسب احتياجه في البحث، وعند الانتهاء من هذه الخطوة يمكن الانتقال لمرحلة الكتابة النهائية والتي يتم شرحها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: كتابة البحث

وهي مرحلة الانطلاقة في عملية كتابة وإنجاز البحث العلمي في شكله المعروف وحسب قواعد المنهجية للكتابة والتحرير والاقتباس وتدوين المعلومات البيبليوغرافية، فهي مرحلة مهمة تتمثل في إخراج الباحث عمله للعالم الخارجي ليتمكن كل من يهمه الأمر الاطلاع عليه وتقييمه والاستفادة من نتائجه ونظرياته.

ويكون البحث المقصود هنا هو إعداد مذكرة تخرج ليسانس أو لنيل شاهدة الماستر أو تكون أطروحة سواء لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، كذلك يمكن أن يتعلق البحث بإنجاز مقال، فأغلب قواعد منهجية التحرير من قواعد الاقتباس والتهميش وكتابة المعلومات البيبليوغرافية أو تحرير عناصر المقدمة والخاتمة والملخص تكون واحدة، فالخلاف بين المقال والرسائل والمذكرات تتمثل في بعض القواعد المنهجية التي تقتضيها طبيعة البحث فمثلا المقال يكون قصيرا قد لا تتجاوز صفحاته 30 صفحة، كما يختلف من حيث واجهته والتي قد تحددها مختلف المجلات.... الخ. وما يهمنا الآن هو منهجية اعداد المذكرات والرسائل والتي يتم التفصيل في قواعد تحريرها من خلال المحور الثالث.

المحور الثالث: انجاز البحث العلمي

تعتبر من أدق وأصعب مراحل البحث العلمي، فيها يخرج البحث في شكله المادي والنهائي للجمهور، فيتم إعلامه بطريقة علمية ومنهجية للنتائج التي توصل إليها البحث وعرض الآراء المختلفة والأفكار واجتهادات المحكمة العليا والكشف عن القوانين والنظريات المتوصل إليها وإبراز شخصية الطالب وجهده وعمله.

وفهم هذه المرحلة يقتضي تقسيم المحور إلى مبحثين، الأول لمعرفة القواعد المنهجية العامة (مقومات) للكتابة الموضوعية، والثاني لمعرفة قواعد تحرير مكونات البحث من مقدمة وجذع وخاتمة وملخص البحث.

المبحث الأول: مقومات الكتابة (أسسها)

من أجل كتابة علمية للبحث وجب اتباع القواعد التالية:

1-اعتماد المنهج العلمي وتطبيقه الصحيح، كالمنهج الوصفي المناسب للدراسات القانونية لوصف إدارة معينة أو جهاز قضائي، أو مثلا استخدام منهج تحليل المضمون المناسب لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية، المنهج المقارن لمقارنة التشريعات..... الخ.

2-استخدام لغة سليمة واستخدام مصطلحات قانونية والابتعاد عن العبارات الأدبية والشعرية والأمثال ...الخ، ويمكن الاستعانة بخبير لتصحيح الأخطاء اللغوية والنووية.

ومن سلامة اللغة أيضا تفادي الاكثار من استعمال الضمائر خاصة أنا ونحن لأنها تفقد البحث موضوعيته. وكذلك وجب الاستخدام الصحيح لعلامات الوقف كالنقطة للدلالة على انتهاء الجملة والنقطتين للتعريف أو القول، الفواصل، الأقواس، علامات الاستفهام... الخ.

3-اعتماد الأسلوب العلمي والمتمثل في الموضوعية في الكتابة، والتحليل العلمي الدقيق والواضح، والالتزام بحسن الأخلاق والابتعاد عن الغموض والتكرار والغرور والتعصب والسخرية. ومن أهم القواعد: إبراز شخصية الباحث، والتحلي بقواعد الأمانة العلمية، والتي ينظمها القرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020، فيحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

4-تحرير تمهيد وخلاصة لكل فصل أو باب حسب تقسيم البحث، كما تستدعي المنهجية الصحيحة تحرير تمهيد بين كل تقسيمات البحث يتضمن تبرير التقسيم.

المبحث الثاني: قواعد تحرير مكونات البحث

1-تحرير المقدمة:

-المقدمة عناصر تكوينها تتمثل أساسا في: 1-التعريف بموضوع البحث، 2-أهمية الموضوع، 3-الإشكالية التي يطرحها الموضوع، 4-أهداف الموضوع، 5-أسباب اختيار

الموضوع، 5-الدراسات السابقة، 6-صعوبات البحث، 7-تحديد المناهج، 8-التصريح بالخطة.

ولعل بعض العناصر تحتاج إلى شرح كما يلي: فيقصد بأهداف البحث، تحديد الأهداف العلمية والعملية للبحث مثلا كالتعريف بنظام قانوني جديد وتقييمه.

وأما عنصر الدراسات السابقة فيقصد به سرد الأبحاث السابقة والتي ساعدت في انطلاق بحث الطالب، وحتى لا ينكر جهد من سبقوه بتلك الأبحاث، وكذلك التعرف على ما توصلوا إليه. وبعد ذلك يقوم الطالب في هذا العنصر بتبيين الاختلاف بين بحثه وبين تلك الدراسات السابقة ويوضح ما جديده بالبحث كأن يدرس الموضوع تحت التعديل الجديد للتشريع، أو بمقارنته مع تشريعات معينة.... وكل ذلك يكون دون الحكم على تلك الدراسات السابقة.

وفيما يخص ذكر عنصر صعوبات البحث فيبرز الباحث الصعوبات التي واجهته في إنجازه للبحث كانعدام المراجع وصعوبة اقتنائها من بعض الإدارات والشركات أو بسبب ظروف قاهرة كالظروف الصحية التي عاشها العالم بأسره نتيجة جائحة كورونا. وغيرها من الصعوبات سواء كانت عملية أو علمية أو حتى اقتصادية.

بينما في عنصري تحديد المنهج المستخدم والتصريح بالخطة فيجب على الطالب ذكر المناهج التي استخدمها في كتابة بحثه مع تبيين مبررات وكيفية استعماله، كما يبين التقسيمات الرئيسية فقط للخطة دون تفصيلاتها مع ذكر تبرير هذا التقسيم.

-إن القاعدة التي تحكم المقدمة هي أنها تحرر بعد الانتهاء من كتابة البحث كاملا، وذلك حتى يكون الباحث على دراية بكل أجزاء البحث فيستطيع تحرير عناصرها ولذلك يقال إن المقدمة هي أول ما يقرأ وآخر ما يكتب.

-إن العناصر المكونة للمقدمة تكون مشتركة في أغلب التخصصات، مع بعض الاختلافات التي تنتج عن التخصص أو بعض اتجاهات المدارس المنهجية.

-إن القاعدة العامة المعروفة أن المقدمة لا تهمش، فلا يجب ذكر في مضمونها تستوجب التهميش كآراء الفقهاء أو معلومات تاريخية أو إحصائيات... الخ لأن المقدمة تكون من صنع وجهد الباحث. لكن قد يحدث في بعض البحوث الكبيرة والهامة كالدكتوراه اللجوء إلى الإحالة والتهميش نظرا لمتطلبات البحث.

-الاتجاه الجديد للمنهجية يقول بضرورة ترقيم المقدمة ترقيما متناسقا مع جذع وخاتمة البحث وذلك لأنها جزء لا يتجزأ منه.

2-تحرير جذع البحث:

إن الكتابة في هذه المرحلة تستدعي استعمال الهوامش، وذلك من أجل إما الإحالة على المراجع والمصادر التي تقتبس منها المعلومة، وإما من أجل الإحالة على الشرح.

أ/الإحالة على المراجع: عند اقتباس معلومات من مرجع أو مصدر يجب إرجاعها لصاحبها من خلال الهامش، وهذا الاقتباس يكون بعدة أشكال:

*الاقتباس المباشر أو الحرفي: وهو أخذ المعلومة أو الفكرة من مصدرها أو مرجعها كما هي حرفيا دون أن يكون للباحث التغيير منها في شيء، وهذا الاقتباس له شروطه وهي: -أن يرمز له بوضع المعلومات المقتبسة بين شولتين.

-ألا يتعدى 6 أسطر.

-أن يستخدم في حالات معينة كالنصوص القانونية، والآراء الفقهية والشرعية، وبعض الأقوال والتعاريف.

-في حالة إذا وجد خطأ سواء كان خطأ إملائيا أو نحويا أو غيره في النص المقتبس حرفيا، فلا يجوز تصحيحه بل يكتب كما هو، لكن إذا أراد الباحث لفت انتباه القارئ لهذا الخطأ يمكنه استخدام أحد العبارات التالية: [كذا] أو [كذا في الأصل] أو [مقتبس حرفيا]

*الاقتباس غير المباشر: وهو اقتباس المعلومات من مصدرها لكن بأسلوب وطريقة الباحث مستعملا عبارات مغايرة، لكنه يجب أن ينتبه حتى لا يغير أصل ومفهوم الفكرة فلا يشوه معناها الحقيقي. وهذه العملية تبين مدى مهارة الباحث في التحكم في بحثه وتبرز شخصيته العلمية.

*الاقتباس المتقطع: هو عبارة عن اقتباس حرفي مباشر، لكن إذا كان النص المراد اقتباس طويلا كأن ينقل الطالب حيثيات قرار قضائي، فلجأ إلى تقطيع بحيث ينقل ما هو مهم ومؤثر في بحثه بينما العبارات الأخرى فيمثلها بنقاط حتى يختصر من الاقتباس.

ملاحظة: يمكن أن تكون الإحالة إلى ملاحق، ومعنى ذلك أن يقوم الطالب بتدعيم بحثه بوثائق معينة، فيستدل بها أو يقتبس منها معلومات معينة، فيقوم بالإحالة عليها في الهامش مشيرا للقارئ بالاطلاع على الوثيقة والتي توضع هذه الأخيرة في قسم الملاحق كالعقود أو وثائق وسندات أو صفقات... الخ.

ب/الإحالة للشرح: وهنا قد يصادف الباحث أثناء كتابته بعض المعاني التي تحتاج إلى شرح وفهم بشكل خاص فيقوم بإحالتها على الهامش لشرحها لأن شرحها في المتن قد يؤدي إلى الخروج عن الموضوع.

وخلاصة القول: أنه على الباحث وأثناء اقتباسه من مختلف المراجع والمصادر أن يركز على المتخصصة منها أي التي تتخصص في موضوع بحثه، وألا يكثر من العامة منها، كما يحبذ التركيز على المصادر بشكل أكبر لأنها تزيد من القيمة العلمية للبحث، كما يجب على الطالب الابتعاد من الاعتماد على مرجع أو مصدر بشكل أساسي من بداية إلى نهاية البحث، بل يجب عليه التنويع في المراجع والمصادر.

*طريقة تهميش وكتابة المعلومات البيبليوغرافية للمصادر والمراجع: هناك عدة قواعد منهجية وطرق لكتابة التهميش، كما قد تحدد كل مؤسسو جامعية أو إدارة مجلة هذه الطريقة فيجب على الباحث اتباعها، وإلا له اختيار أحد الطرق، لكن يلتزم بالطريقة التي اختارها من بادية إلى نهاية البحث. ونعرض في هذه المحاضرات طريقة مختارة للكتابة كمايلي:

-**كتابة المؤلفات:** اسم ولقب المؤلف (ان كانوا أكثر من مؤلف نذكرهم جميعا، وكذلك الحال ان وجد محققين)، عنوان المؤلف (ويكتب كاملا الرئيسي والفرعية ان وجد)، الطبعة (واذا كان دون طبعة نكتب العبارة المختصرة لها كالتالي:"د.ط")، دار النشر، التاريخ (اذا لم يدون التاريخ نكتب العبارة المختصرة التالية: "د.ت")، الجزء، الصفحة (ويرمز لها الحرف ص).

-**كتابة المقالات:** اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، الهيئة المصدرة للمجلة، عدد المجلة، السنة، الصفحة.

-**كتابة الرسائل والمذكرات:** اسم ولقب صاحب الرسالة، عنوان الرسالة، نوع الرسالة والدرجة الجامعة والكلية، تاريخ المناقشة أو السنة الجامعية، الصفحة.

-**كتابة المداخلات:** اسم ولقب صاحب المداخلة العلمية، عنوان المداخلة، نوع الملتقى (ملتقى، يوم دراسي، مؤتمر، ندوة، ملتقى وطني أو دولي...)، الجهة المنظمة (كليت، مدارس، جهة حكومية....)، مكان عقد الملتقى، أيام عقد الملتقى، السنة، الصفحة (إذا كانت المداخلة مكتوبة).

-**كتابة القوانين:** رقم القانون، مضمونه، تاريخ صدوره، (عدد الجريدة الرسمية، تاريخ صدورها، الصفحة).

-**كتابة القرارات القضائية:** رقم القرار، تاريخ صدوره، رقم ملف القرار، الجهة القضائية المصدرة له، الغرفة أو القسم، ثم بيان المرجع المقتبس منه القرار كأن تكون مجلة قضائية فنكتب: المجلة، العدد، السنة، الصفحة.

-**كتابة مواقع الأنترنت:** يكتب عنوان الموقع الإلكتروني المأخوذ منه المعلومات، ثم تاريخ وساعة الاطلاع على الموقع.

ويجدر التنبيه هنا أنه ليس كل مواقع النت مسموحة، بل يجب أن تكون مواقع رسمية موثوق بها كالمواقع الحكومية المختلفة، ومواقع منظمات دولية معروفة، أو المواقع الصحفية ...الخ.

-ملاحظـــــــــات:

-اذا تم استخدام نفس المرجع (سواء مؤلف أو مقال أو رسالة...)، مرتين متتاليتين دون استخدام مرجع بينهما في كتابة التهميش فكتب: المرجع نفسه.

بينما اذا تم استخدام نفس المرجع مرتين غير متتاليتين فكتب: اسم ولقب المؤلف، مرجع سابق، الصفحة. وأما في حالة كان للمؤلف الواحد عدة مؤلفات ومراجع فنميز بينها بالطريقة التالية: اسم ولقب المؤلف، عنوان المؤلف، مرجع سابق. بينما وفي حالة إعادة استخدام نفس القانون فنكتب: قانون رقم، مرجع سابق.

-ونفس الخطوات في الكتابة نستخدمها باللغة الأجنبية: وأما اصطلاح مرجع سابق فيعبر عنه: Opcit بينما المرجع نفسه: Ibid.

-هناك عدة طرق للتهميش والإحالة فإما يتم بالترقيم المتجدد مع كل صفحة، في كل البحث، أو الترقيم المستمر من بداية البحث حتى نهايته، بل يمكن أيضا أن يكون متجدد حسب كل فصل.

-ثم يمكن استخدام رمز النجمة (*) للإحالة على الشرح للتمييز بين هذه الأخيرة وبين الإحالة على المراجع والمصادر.

-في حال تم الاقتباس بلغة أجنبية فجرت العادة على أنه يكتب الاقتباس في المتن بلغة البحث بعد ترجمته، ويحال على الهامش لكتابته بلغته الأصلية، لكن لا حرج اذا تمت العملية بشكل عكسي أو يكتفى بكتابة الاقتباس بلغته الأصلية في المتن فقط.

3-تحرير الخاتمة:

الخاتمة هي عبارة عن إجابة مباشرة لإشكالية البحث التي انطلق منها، وذلك من خلال تدوين النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات التي يمكن إبداؤها كتقديم بعض الحلول التشريعية أو العملية، أو حتى بفتح المجال لدراسات وبحوث أخرى انطلاقا من إشكاليات جديدة اكتشفها الباحث من خلال بحثه.

4-قسم الملاحق:

عرفنا سابقا أن الملاحق هي كل الوثائق التي يمكن للطالب أن يدعم بها بحثه، فيخصص لها مكان بعد خاتمة البحث لوضع تلك الوثائق حتى يمكن للقارئ الاطلاع عليها. فإذا أحسن الباحث استخدامها فتزيد من القيمة العلمية لبحثه، لأنه يجب عدم الإكثار منها فتصبح حشودا

زائدا، وذلك بوضع وثائق لا صلة لها بالبحث، أو تتمثل في وثائق يمكن الاستغناء عنها لوفرتها كالجرائد الرسمية التي تحتوي قوانين وطنية معروفة، أو قرارات قضائية متوفرة في مجلات متاحة للعامة.... وغيرها.

كما أن حسن استخدام هذه الملاحق يتعلق بحسن ربطها بالبحث.

5-تحرير واعداد قائمة المصادر والمراجع:

تخضع عملية تحرير قائمة المصادر والمراجع لقاعدة منهجية مهمة تتمثل أساسا في قاعدة التقسيم وفق الترتيب، فترتب المصادر أولا وبعدها المراجع.

-القوانين تعتبر من المصادر، وتخضع لعدة قواعد خاصة بالترتيب، فتصنف أولا حسب سيادتها إلى قوانين وطنية ثم بعدها القوانين الأجنبية، وتصنف ثانيا القوانين الوطنية حسب درجة قوتها بالترتيب: الدستور، المعاهدات والاتفاقيات المصادق عليها، القوانين العضوية، القوانين والأوامر، النصوص التنظيمية (مراسيم رئاسية، مراسيم تنفيذية، قرارات وزارية مشتركة، قرارات وزارية فريدة).

-ثم ثالثا ترتب تلك القوانين فيما بينها حسب تاريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث.

وأما في ترتيب المراجع، فتكون الأولوية للمراجع المتخصصة، ثم تليها المراجع العامة، ثم الرسائل والمذكرات والتي ترتب حسب درجتها العلمية، ثم المعاجم والقواميس، ثم المقالات، ثم المداخلات، وكل ذلك بترتيبها في نفس الوقت ترتيبا أبجديا أو هجائيا بدءا باللقب، ثم بعد ذلك ترتب المقابلات، ثم مواقع الأنترنت.

6-تحرير فهرس الموضوعات:

وهو عبارة عن كشف مفصل لتقسيم خطة البحث وأجزائها بصفحتها المقابلة، فيجب التأكد من صحة الصفحات وتناسبها مع أجزاء الخطة حتى تسهل العملية على القارئ في الرجوع إلى كل تقسيم يريد الاطلاع عليه.

7-كتابة ملخص البحث:

وهو عبارة عن عصارة الجهد، لأن الباحث يبذل مجهودا في تلخيص وحصر أهم معلومات البحث في فقرة لا تتعدى الصفحة أو الضفتين كحد أعلى، ويحرر بلغة البحث ولغة أجنبية أخرى إما أن تكون مختارة، أو مفروضة سواء كانت اللغة الفرنسية أو الإنكليزية أو اللغتين معا. بالإضافة إلى تزويده بكلمات مفتاحية.

وعادة ما ينشر الملخص في مواقع الأنترنت حتى يمكن للقارئ أن يتعرف على الموضوع قبل تحميله.

ويكون الملخص آخر عمل يقوم به الباحث يبرز فيه التعريف بالموضوع وأهميته، وتقسيماته الأساسية ومناهج البحث فيه، وتدوين النتائج الأساسية المتوصل إليها في كل تقسيم. ولذلك يكون في آخر البحث ودون أن ترقم صفحاته.